تمهيد:

من بين الوسائل الثقافية والتربوية التي أصبحت تحتل صدارة الاهتمام من أجل تنمية القدرات العلمية والفكرية والثقافية لدى الفرد نجد الصحافة المكتوبة، كما تساهم هذه الأخيرة في خلق شبكة من الاتصالات والتي بدورها تنمي قدرات الفرد المعرفية ، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد وظيفة الصحافة المكتوبة على أنها وسيلة للاتصال ، فهي عملية أساسية تمكن الإنسان من القدرة على نقل أغراضه ورغباته وإحساساته و معرفته وتجربته من شخص إلى أخر، أو من هيئة وجماعة إلى أخرى ، فهي تخاطب عقول وعواطف الجماهير، وعلى هذا لابد أن تتسم العملية الإعلامية بالأمانة و النزاهة والموضوعية، كما تلعب دورا هاما في عملية التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي و النمو الاجتماعي للفرد، كما تساهم في النقل الثقافي بين الأجيال، و تحافظ على استمرارية هذه العملية وفعاليتها، ومن جهة أخرى نلاحظ في عصرنا هذا أن زيادة حجم المعلومات، واختلاف مصادرها و تعقد الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و ضيق وقت الأفراد وعدم توفر القنوات خاصة الرسمية للتأكد من كل ما تنقله وسائل الإعلام خاصة المكتوبة منها، زاد من تعاظم أهمية الصحافة المكتوبة التي تساعد على التغلب على هذه الصعاب، و تساعد الأفراد على فهم الأمور ومعرفة البيئة المحيطة بهم، ومن خلال محتوى هذا الفصل سنحاول الكشف عن مختلف المراحل التي مرت بها الصحافة المكتوبة في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، ثم مراحلها بعد الاستقلال، إلى يومنا هذا.

1 – الصحافة الجزائرية قبل الاستقلال:

تؤكد الدراسات التاريخية أن الصحافة المكتوبة لم تكن موجودة في الجزائر قبل سنة 1830، سنة غزو الفرنسيين للجزائر والاستيلاء عليها، فعندما تجهز الجيش الفرنسي لغزو الجزائر حمل معه من بين ما حمل مطبعة وهيئة تحرير تشرف على إصدار جريدة هي صلة ربط داخل أول صحيفة تصدر مع نزول الجيش الفرنسي **L'Estafette de Sidi Ferruch** الجيش، فكانت على التراب الجزائري باللغة الفرنسية، ويشرف عليها ضابط من الجيش الفرنسي، (عزي عبد الرحمن وآخرون: 1992. ص97) و تتضمن معلومات عن الحملة الفرنسية مع بعض الأخبار السياسية الخاصة بفرنسا، وكانت توزع على الجنود وعلى المصالح المكلفة بالحرب ضد الجزائر، وسرعان ما عوضت بصحف أخرى لأن هدفها منذ البداية كان محدودا لا يتعدى محيط الجيش الفرنسي، هذه الصحف الجديدة ذات طابع حكومي واستعماري منها مثلا جريدة "الأخبار" التي بدأت تصدر في مدينة الجزائر سنة 1839 وعرفت رواجا كبيرا حتى 1898 وهكذا بدأت تتكون شيئا فشيئا فوق التراب الجزائري صحافة استعمارية تكتب باللغة الفرنسية، يشرف عليها فرنسيون من الجالية الاستعمارية وموجهة إلى هذه الجالية، رسالتها في خدمة الاستعمار وقوامها الوجود الفرنسي ومحاربة كل مقاومة لهذا الوجود ، ويمكننا أن نصنف الصحف التي ظهرت قبل الاستقلال إلى عدة أصناف انطلاقا من الأهداف السياسية التي ترمي إليها كل صحيفة، ويبدو أنّه يمكن استخراج أربعة أصناف رئيسية:

- الصحافة الحكومية: 1847
- صحافة أحباب الأهالي: 1882
- الصحافة الأهلية: 1893
- الصحافة الاستقلالية : 1930 (زهير إحدادن: 1991، ص 27).

1 – 1 – الصحافة الحكومية:

تشرف عليها الحكومة الفرنسية بواسطة ممثليها في الجزائر، وهو الوالي العام ومعه جميع الإدارة الاستعمارية، بدأت بالظهور سنة 1847 بإصدار جريدة " المبشّر"، و استمر هذا الظهور دون انقطاع حتى سنة 1956 تاريخ توقف جريدة "النجاح " ، وليست الصحافة الحكومية إلا ركيزة لتثبيت الوجود الفرنسي وبسط نفوذها على السكان الجزائريين.

1 – 2 – صحافة أحباب الأهالي:

تشير هذه التسمية إلى جماعة من الفرنسيين الذين استاءوا من السياسة الاستعمارية وأرادوا أن يقدموا يد المعونة إلى نخبة معينة من المسلمين الجزائريين حتى لا ييأسوا من الوجود الفرنسي في الجزائر، ومن هذه الناحية فهم يقدمون لوطنهم أجمل وأحسن الخدمات، ولذا سمّوا بهذا الاسم "أحباب الأهالي"، وعليه تأسست سنة 1881 جمعية في باريس باسم "الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي" تتكون من وزراء ورجال السياسة والعلم والأدب، كانت تهدف إلى تحقيق سياسة المشاركة وقررت في بداية نشاطها إنشاء جريدة بمدينة قسنطينة باسم"المنتخب" التي كان ظهورها سنة 1882. (زهير إحدادن: 1991، ص29).

1 – 3 – الصحافة الأهلية:

يقوم بها جزائريون من ناحية التسيير الإداري والمالي ومن ناحية التحرير والتوزيع، ومضمونها يتعلق بالقضايا الجزائرية وبشؤونهم العامة في علاقتهم بالوجود الفرنسي بالجزائر مع الاعتراف المطلق بهذا الوجود، وقد عرف هذا النوع ازدهارا كبيرا وتطورا واسعا وكانت بدايته منذ سنة 1893 عندما تأسست جريدة "الحق" في عنابة، وهي تعبر – أي الصحف الأهلية– أولا و قبل كل شيء عن ارتياحها للحماية الفرنسية على الجزائر

وعن اطمئنانها بالوجود الفرنسي لأنّه يخدم مصالح الأهالي حسبها، إلّا أنه يمكن القول أن هذه الصحافة اتجهت اتجاهين كبيرين:

اتجاه يدعو إلى المشاركة ويحدد نشاطه في الميدان الاقتصادي والثقافي فقط، ويمتنع عن الخوض في الميدان السياسي، أما الاتجاه الثاني فيدعو إلى الاندماج والفرنسة، ويعني هذا التمتع بجميع الحقوق السياسية والثقافية التي تسمح بها القوانين الفرنسية للمواطنين الفرنسيين. (عزي عبد الرحمن وآخرون: 1992، ص113).

1 – 4 – الصحافة الاستقلالية:

هي الصحافة الجزائرية التي لم تعترف بالوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، بل أخذت تحاربه بشدة وتنشر ما يقوي الوعي السياسي بوجود أمة جزائرية وبضرورة استرجاع الاستقلال للوطن الجزائري، سواء كانت هذه الصحافة تنطق بالعربية أو بالفرنسية، فوق التراب الجزائري أو خارجه، والحقيقة أن تاريخ الصحافة الوطنية يرتبط ارتباطا كبيرا بتاريخ الحركة الوطنية في الجزائر، ولذا فإنّه مرّ بثلاث مراحل:

أ. المرحلة الأولى: من 1930 إلى 1943

كانت الصحافة الأهلية في هذه المرحلة قوية، وكانت الجمعيات والهيئات المختلفة ترى في الوجود الفرنسي ضرورة حتمية، فكانت جريدة الأمّة هي الوسيلة الفعالة لنشر فكرة الاستقلال، فكانت الخلية الأولى التابعة لنجم شمال إفريقيا والتي تكونت ابتداء من 1933 في المدن الكبرى مثل الجزائر وعنابة ، قسنطينة وتلمسان، ولم تتوقف جريدة "الأمّة" إلا سنة 1939 مع بداية الحرب العالمية الثانية بعد أن منعتها الحكومة الفرنسية. (صالح فيلالي: 1996 ص 19)، لقد كان توزيع جريدة "الأمة" في الجزائر يمثّل خطورة كبيرة لأصحابها، نظرا لموقف السلطات الاستعمارية التي شددت الحراسة عليها، والعقوبة على من تجرّأ على قراءتها، فكانت توزع سريّا وتقرأ في الخفاء، والصحافة الاستعمارية تقوم

بحملات عنيفة ضدها، وكانت الصحافة الأهلية تتبرأ من أفكارها وتدعو لها بالويل لأنّها تزعجها وتعكر عليها الجو السياسي الملائم، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية وانهزام الجيش الفرنسي وتواجد جيوش

الحلفاء فوق التراب الجزائري بدأ الوضع السياسي يتغير في الجزائر وندخل في المرحلة الثانية. (زهير إحدادن: 1991، ص31).

ب. المرحلة الثانية: من 1943 إلى 1954

لقد كان لانهزام فرنسا في بداية الحرب العالمية الثانية تأثيرا قويا على كل من كان يؤمن بالاندماج في الجزائر، وفرصة كبيرة لتعميم فكرة الاستقلال التي تبناها أصحاب الاندماج في تجمع كبير أعطي له اسم "أحباب البيان"، والذي قرّر إصدار جريدة "المساواة" التي انتشرت في جميع أنحاء الوطن، وجعلت فكرة الاستقلال مقبولة عند جميع فئات الشعب، ولكنّها توقفت بعد أحداث ماي 1954، وفي سنة 1956 استأنف النشاط السياسي بانقسام حركة "أحباب البيان" وتكوين أحزاب سياسة، فكان لكلّ حزب جريدة تنطق باسمه وتشرح موقفها من الاستقلال، فقويت بهذا الصحافة الوطنية وأصبحت متنوعة وازداد عدد سحبها بصفة ملحوظة يقرب من 100 ألف نسخة (زهير إحدادن: 1991، ص 31)، حينها كانت السلطات الاستعمارية تراقب من يعيد هذا النشاط الصحفي، لكنّه استمر طيلة هذه الفترة يقوي الوعي السياسي ويغّذي القراء بجميع أنواع المعلومات التي تنمي فيه الروح الوطنية وضرورة الكفاح في سبيل الاستقلال.

ج. المرحلة الثالثة: من 1954 إلى 1962:

تغطي الصحافة الثورية هذه الفترة التي عرفتها الثورة الجزائرية، وهي فترة سياسية موحدة، ولكن إذا نظرنا إليها من الناحية الصحفية فإّننا نجد أّنها تنقسم إلى قسمين:

/ من 1954 إلى 1956: لم تكن للثورة فيها صحافة خاصة بها، والمعلوم أنّ جبهة التحرير بدأت نشاطها الإعلامي بالمناشير، وكانت الصحافة الوطنية التي أشرنا إليها مستمرة في نشاطها وتنظر إلى الثورة من بعيد، متخوفة من عواقبها لأنّها كانت تعتقد بفشلها، والحقيقة أن السلطات الاستعمارية أوقفت عند بداية الثورة صحافة حركة انتصار الحريّات الديمقراطية ضنّا منها أن هذه الحركة هي التي أمرت بالثورة، ولكن الصحافة الوطنية الأخرى لم تتوقف إلّا في سنة 1956، عندما اشتدت الثورة وأعطت لها الأمر بالتوقف والانضمام إليها. (الشيخ محمد خير الدين: د س، ص 296).

/ من 1956 إلى 1962:

في ماي وجوان 1956 بدأت جبهة التحرير الوطني تفكّر بجد في تأسيس صحافة تابعة لها، تنطق باسمها وتشرح موقفها وتقوي عزم الثورة على الحصول على الاستقلال، فأنشأت عدّة صحف واحدة في فرنسا والثانية في المغرب والثالثة بتونس، وسميت هذه الصحف باسم واحد وهو "المقاومة الجزائرية"، ثم صحيفة رابعة في مدينة الجزائر تحمل اسم "المجاهد" بالعربية والفرنسية، وفي سنة 1957 قامت الثورة بتوحيد الصحافة الثورية وإعطائها نفسا قويا، فأوقفت"المقاومة الجزائرية"، وجمعت المناضلين والعاملين بها في هيئة تحريرية واحدة في إطار جريدة المجاهد وتحت إشراف عضوين من قيادة الثورة وهكذا ظهرت "المجاهد" في شكلها الجديد كصحيفة عصرية تنطق باسم جبهة التحرير الوطني وهي لسان حالها. (زهير إحدادن: 1991، ص 34).

2 – الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال:

يمكننا تقسيم هذه الفترة إلى أربع مراحل:

تبدأ المرحلة الأولى منذ الاستقلال في 5 جويلية 1962 وتنتهي في 19 جوان 1965 تاريخ الانقلاب العسكري على نظام الرئيس بن بلة، وهو تاريخ عرف تغييرا في النظام

السياسي وبداية المرحلة الثانية التي تنتهي سنة 1979 تاريخ انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، وهو حدث سياسي وإعلامي فتح المجال لمرحلة ثالثة لتنتهي سنة 1988 تاريخ أحداث أكتوبر وهو تاريخ عرف تغييرا في النظام السياسي وبداية المرحلة الرابعة التي نعيشها ، (فضيل دليو: 1996 ص 119) وقبل التطرق إلى هذه المراحل يجب أن نذكر أنّها لم تنطلق من فراغ وإنما ترتكز على رصيد من التجربة الصحفية، تمثلت في "ممارسة قوية للصحافة المكتوبة وفي استعمالها كسلاح سياسي وإعلامي بجانب الأسلحة الأخرى التي استعملها الشعب في كفاحه ضد الاستعمار. (زهير إحدادن: 1990، ص 122).

2 – 1 – المرحلة الأولى 1962– 1965: هيمنة الحزب والحكومة على الصحافة:

تمتد هذه الفترة لأقل من ثلاث سنوات، وهي امتداد للفترة السابقة باعتبار أن الوضع القانوني والإعلامي في الجزائر لم يتغير بعد الاستقلال، ويبقي العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين التي ليس فيها تعارض مع السيادة الوطنية حسب قانون 31 ديسمبر 1962،(ع. الرحمن عزي و آخرون : 1992، ص 122–124–128)، ويبقى النشاط في ميدان الإعلام يسير وفق جميع التدابير التي اتخّذت قبل 1962 لتطبيق قانون حرية الصحافة الصادر سنة 1881 والذي ينص على الملكية الخاصة للصحافة، وبالفعل قد صدر غداة الاستقلال عدد كبير من الصحف يملكها جزائريون لا علاقة لهم بالحكومة ولا بالحزب وبدأت تمارس نشاطها بكل حرية بحيث أصبحت توجد ثلاثة أنواع من الصحف: (زهير إحدادن: 1993 ، ص 96).

* صحف تابعة للحكومة.

* صحف تابعة للحزب.

* صحف تابعة للملكية الخاصة.

غير أن مضمون هذه الصحافة تغير بصفة جذرية بعد الاستقلال وأصبح يؤدي دورا تجنيديا من أجل تشييد الجزائر المستقلة، ولكن الحكومة الجزائرية كانت تنظر إلى الصحافة بشيء من التخوف " وبدأت تفكر في تصفية الملكية الخاصة، فرأت أنّه ينبغي قبل إلغاء ما هو موجود من الصحف، إنشاء صحف جديدة وتقويتها". (زهير إحدادن: 1993، ص 97)، وقبل الإشارة إلى هذه الأحداث يجب الإشارة إلى أن الحكومة قد استطاعت أن تهيمن بسهولة على الوسائل الإعلامية الأخرى، فالإذاعة والتلفزيون كانتا قبل الاستقلال تحت نظام الاحتكار الذي فرضته الحكومة الاستعمارية، فنقل هذا الاحتكار إلى الحكومة الجزائرية وأصبحت الإذاعة والتلفزيون تحت تصرفها وتحت مراقبتها الإعلامية والثقافية، أما الصحافة المكتوبة فبقيت حرة كما ذكرنا، وكان لابد على الحكومة أن تجعلها تحت هيمنة وسيطرة الحزب والحكومة.

أ. إنشاء يوميات جزائرية:

عرفت الجزائر فترة امتدت أكثر من شهرين دون وجود صحيفة يومية جزائرية محضة، فالمشكلة كانت قائمة في حقل اليوميات، فلم تعرف الجزائر تجربة في هذا الحقل قبل الاستقلال، وكانت الجريدة الوحيدة التي تصدرها جبهة التحرير الوطني بتونس هي جريدة "المجاهد" الأسبوعية بالعربية والفرنسية، واستمرت تصدر أسبوعيا في الجزائر، ولم تصدر اليومية الجزائرية الأولى إلّا في 19 سبتمبر 1962 وباللّغة الفرنسية وهي تحمل اسم "الشعب"، وقد اتخذ قرار إصدارها من طرف المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني عندما كان موجودا بمدينة تلمسان إثر الأزمة السياسية التي اندلعت في صيف 1962. واستمرت هذه الجريدة بهذا الاسم "الشعب" مكتوبا باللغة العربية والفرنسية حتى شهر مارس 1963، فتقرر حينئذ تغيير هذا الاسم بترجمة فرنسية "لوبوبل" إلى غاية 1965 فغير حينئذ باسم "المجاهد". (عزي عبد الرحمن و آخرون: 1992 ص 129)، وفي هذه الأثناء كانت السلطة الجزائرية تبحث عن إصدار يومية أخرى باللغة العربية، غير أن

الصعوبات كانت أكثر تعقيدا نظرا لقلة الوسائل المادية والبشرية، فاليوميات الاستعمارية كانت تصدر كلّها باللغة الفرنسية مما استدعى استثمار عدد قليل من الآلات و التجهيزات باللغة العربية. (زهير إحدادن: 1990، ص 125).

ومن جهة أخرى فإن عدد الصحافيين الذين كانت لهم خبرة بالصحافة المكتوبة و خاصة باليوميات وباللغة العربية كان قليلا جدا، والأغلبية منهم تركوا ميدان الصحافة وفضّلوا العمل السياسي والإداري، مما اضطر المسؤولين إلى طلب إعانة من مصر ولبنان في إيفاد بعض الصحافيين الذين قاموا بإصدار اليومية العربية الأولى في الجزائر، وهي جريدة "الشعب" في 11 ديسمبر 1962، وبعد ذلك صدرت يوميتان جهويتان باللغة الفرنسية، الأولى في وهران جريدة "الجمهورية" بتاريخ 29 مارس 1963، والثانية جريدة " النصر" في قسنطينة في سبتمبر 1963، وفي شهر أفريل 1966 تأسست أول يومية مسائية باللغة الفرنسية "الجزائر هذا المساء"، وبظهور هذه المسائية أصبح عدد اليوميات التي أصدرتها الحكومة الجزائرية خمس يوميات، وبالنسبة للأنواع الأخرى يمكن الإشارة إلى ظهور أسبوعية "الثورة الإفريقية" باللغة الفرنسية في 2 فيفري 1963 وإصدار مجلة "**الجيش**" وهي شهرية باللّغة الفرنسية في جويلية 1963 وبالعربية في مارس 1964، بالإضافة إلى هذا لابد من التطرق إلى الجهد الذي بذلته الحكومة في سبيل تطوير وكالة الأنباء الجزائرية، حيث "اتخذت قرارات رئاسية في سبتمبر 1963 تنظم هذه الوكالة وتخوّل لها حق الاحتكار في توزيع المعلومات الإخبارية في جميع تراب الجمهورية الجزائرية"، و قد أدّى هذا الاحتكار في توزيع الأخبار التي اكتفت اليوميات الجزائرية بنقلها، إلى ضعفها وتشابهها من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت لا تحمل رسالة إعلامية ينتظرها القراء، وذلك مع وجود الصحافة الاستعمارية التي تعتبر منافسا قويا لها، مما جعل السلطة الجزائرية تفكر جديّا في القضاء على هذه الصحافة الاستعمارية. (زهير إحدادن: 1990، ص 127)

ب. القضاء على الصحافة الاستعمارية:

و قد تمّ ذلك بعد سنة واحدة من إنشاء اليومية الجزائرية الأولى، حيث بدأت السلطة الجزائرية تفكر في القضاء على الصحافة الاستعمارية فالبديل كان موجودا، ولهذا اجتمع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني يوم 17 سبتمبر 1963 وقرر تأميم اليوميات الثلاث، "لا ديباش دالجيري" و"لا ديباش دو قسطنطين" و"ليكو دوران"، ويقول القرار بأنّ هذه الصحافة تذكرنا بالعهد الاستعماري، وأن وجودها لا يتلاءم مع السيادة الوطنية رغم موقفها الحالي المعتدل، ومع وجود صحافة وطنية ناشئة لا تقوى على المنافسة ، وهذا القرار السياسي الذي اتخذه المكتب السياسي والحكومة يرمي إلى إلغاء الملكية الخاصة للصحافة المكتوبة وفرض هيمنة الحكومة والحزب على جميع أنواع الصحافة المكتوبة، وكانت العقبة الأولى هي هذه الصحافة الاستعمارية التي أصبحت منافسا قويا لليوميات الوطنية. (زهير إحدادن: 1990، ص 129).

2 – 2 – المرحلة الثانية 1965– 1979: إقامة نظام اشتراكي للإعلام.

بدأت هذه المرحلة بتغيير كبير في الميدان السياسي والإعلامي، ومما لاشك فيه أن الجهود الحكومية المبذولة في المرحلة الأولى كانت ترمي إلى القضاء على الملكية الخاصة في الميدان الإعلامي، وقد تم ذلك مع بداية المرحلة الثانية وتواصلت الجهود من طرف الحكومة الجديدة لتمتين الوضع الجديد وإقامة نظام اشتراكي للإعلام، ويتمثل هذا النظام في إلغاء الصحافة الخاصة وكذلك توجيه الصحافة الحكومية والحزبية حتى تصبح أداة من الأدوات التي تستعملها الدولة لتعزيز سياستها فهي تقف دائما بجانب الحكومة، تضخم أعمالها الإيجابية وتخفي أعمالها السلبية وتسترها، وهاتين النقطتين (إلغاء الملكية الخاصة وتوجيه الصحافة المكتوبة) تعتبران من القواعد الأساسية التي بني عليها النظام الاشتراكي للإعلام في الجزائر، أما فيما يخص التوجيه فإنه أصبح سهلا بعد أن أصبحت جميع الصحف اليومية تتبع الحكومة ، ففي 16 نوفمبر 1967 صدرت قوانين تجعل من

اليوميات مؤسسات ذات طابع تجاري وصناعي، وتجعل من مدير هذه المؤسسات صاحب الحق المطلق في التسيير الإداري والمالي بعد أن جعلته تحت وصاية وزارة الإعلام في التوجيه الإعلامي والسياسي. (زهير إحدادن: 1990، ص133)، إن إقامة نظام اشتراكي للصحافة في الجزائر لم يتم دون الاصطدام ببعض المشاكل الموضوعية منها مشكلة التوزيع ومشكلة الأمية والتعريب، فقد قامت الحكومة باتخاذ قرارا بتاريخ 19 أوت 1966 بإنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع وإعطائها صلاحية الاحتكار في ميدان توزيع الصحف، فبهذا الاحتكار استطاعت السلطات أن تفرض هيمنتها على توزيع الصحف دون طبعها، بمعنى أن توزيع الصحف ممنوع إذا لم يتم عن طريق هذه الشركة التي لا توزع إلا الصحف التي حصلت على تأشيرة أو إجازة من طرف الحكومة، مما أثر على وضعية الصحافة المكتوبة، فلم تعرف ازدهارا يذكر، وإن كان ارتفاع السحب في ازدياد إلا أنّها قد جمّدت وأصبحت رسالتها الإعلامية ضعيفة وقليلة المصداقية رغم التطورات الكبيرة التي حدثت في المجتمع من الناحية الاقتصادية و الثقافية. (زهير إحدادن: 1990، ص 135).

2 – 3 – المرحلة الثالثة 1979– 1988.

تبتدئ هذه المرحلة بحدث سياسي هام وهو انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني في أواخر جانفي 1979 بعد 15 سنة من انعقاد المؤتمر الثالث، وأهميته تكمن في كونه يوافق لأول مرة على لائحة خاصة بالإعلام مما يؤكد على أن المشكل الإعلامي أصبح من اهتمامات ومن اختصاصات السلطة السياسية بعد أن أصبحت الحكومة والحزب يهيمنان بصفة كلية على الميدان الإعلامي،(عزي عبد الرحمن : 1992، ص 132– 133). وبعد أن أصبح الإعلام محتكرا من طرف الدولة، وسوف نتطرق إلى محاولة السلطة تحريك هذا القطاع بعد أن عرف جمودا استغرق المرحلة السابقة انطلاقا من توضيح الوضع القانوني وتنويع الصحافة المكتوبة والرسالة الإعلامية.

أ. الوضع القانوني:

أصدرت السلطة السياسية في هذه المرحلة ثلاثة نصوص يمكن اعتبارها كقاعدة أساسية للنشاط الإعلامي في الجزائر، ففي جانفي 1979 وافق المؤتمر الرابع على لائحة خاصة بالإعلام، وفي سنة 1982 ظهر قانون الإعلام، ثم في جوان من نفس السنة وافقت اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في دورة خاصة على تقرير شامل يحدد السياسة الإعلامية، ويمكن تلخيص هذا الوضع الجديد في التوجيهات الكبرى التالية: (عزي عبد الرحمن: 1992

ص 136-137)

- يعتبر الإعلام قطاعا إستراتيجيا له مساس بالسيادة الوطنية.

- إلغاء الملكية الخاصة للوسائل الإعلامية.

- توحيد التوجيه السياسي في الميدان الإعلامي موكل لحزب جبهة التحرير الوطني.

- إعطاء الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية عوضا عن الطابع الصناعي والتجاري.

- تحديد حقوق وواجبات الصحافيين بصفة أدق من ذي قبل مع التأكيد على أن للصحافي الحق في الاتصال بمصادر المعلومات والإطلاع عليها تحت رعاية السلطات وحمايتهم أثناء القيام بمهامهم الصحافية.

- للمواطن الحق في الإعلام، فوسائل الإعلام تقوم بإشعاره بكل ما يجري في البلاد سواء كان سلبيا أو إيجابيا.

ب. تنويع الصحافة المكتوبة: وضعت اللائحة الإعلامية التي وافق عليها المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني برنامج عمل يؤكد على ضرورة تنويع الصحافة المكتوبة، بإصدار صحف جهوية وصحف متخصصة حتى تخلق حركية جديدة تدخل نفسا جديدا

على الوضع الإعلامي للصحافة المكتوبة، فلقد تحقق منه بعض الشيء بإصدار يوميتين مسائيتين: "المساء " باللغة العربية و" **Horizon**" باللغة الفرنسية سنة 1988، ولكن يبقى هذا التحقيق كخطوة أولى لابد أن تتبعها خطوات أخرى تملأ الفراغ الموجود في الميدان الإعلامي. (فضيل دليو: 1996، ص 120-121).

ج. نوعية الرسالة الإعلامية:

حيث تبين من المرحلة السابقة أن الصحافة المكتوبة فقدت جزءا كبيرا من مصداقيتها، وقد أشارت لائحة المؤتمر الرابع وتقرير اللجنة المركزية حول الإعلام إلى هذه الظاهرة السلبية، لذلك أشارت إلى ضرورة إقامة إعلام موضوعي من شأنه أن يولّد الثقة بين الصحافة المكتوبة و قرائها، لأن الرسالة الحقيقية للإعلام وخاصة الصحافة المكتوبة هي تزويد القارئ والمواطنين بالمعلومات الكافية حول ما يجري في الوطن والعالم، حتى يتمكنوا من الحكم على الأحداث وحتى يكون لهم موقف خاص منها، وبذلك تكون المشاركة في جميع الميادين فعالة وإيجابية. (زهير إحدادن: 1990، ص137).

2 – 4 – المرحلة الرابعة: من 1990 إلى يومنا هذا.

لقد أعطت أحداث أكتوبر دفعا قويا للصحافة الوطنية، فالملاحظ أن التغيير الذي شهدته الساحة الإعلامية في الجزائر قد مس بنسبة كبيرة الصحافة المكتوبة، بعد أن نادت العديد من الأصوات وأكدت على ضرورة تسريح القنوات المسدودة، وتوفير الظروف الملائمة لحرية التعبير، فجاء دستور فيفري 1989 وأقر التعددية الحزبية وفتح المجال للحريات الديمقراطية، وظهرت التعددية الإعلامية بصدور قانون الإعلام 90-07 الصادر في 03 أفريل 1990 فتبلورت الصحافة المستقلة وظهرت قنوات جديدة للتعبير عن مختلف الآراء والأفكار، لقد تجسدت الممارسة التعددية للإعلام مع صدور القوانين و النصوص التنظيمية التي تفسر الأحكام العامة وتحدد الضوابط التي يسير عليها الإعلام. (الميثاق

الوطني الجزائري، 1976 ص 131)، ويمكن أن نلخص هذه الإجراءات التنظيمية والقانونية فيما يلي:

- إصدار منشور 19 مارس 1990 الذي سمح بتشكيل رؤوس أموال جماعية واستثمارها.

- المصادقة على قانون الإعلام 90 - 07 المؤرخ في 03 أفريل 1990، المتضمن الأحكام المتعلقة بحرية التعبير والتعددية الإعلامية.

- وضع وسائل تنظيمية جديدة للتكفل بصلاحيات السلطة العمومية، وضمان استقلالية المهنة وتمثيلها على مستوى مصادر القرار، أي وزارة الثقافة والاتصال، المجلس الأعلى للإعلام والمجلس الوطني السمعي البصري. (مجلة المستقبل العربي: العدد 23، ص 59)

- إقرار مرسوم تنفيذي يقضي بإعادة تنظيم المؤسسات الوطنية للتلفزيون والإذاعة والبث ووكالة الأنباء الوطنية والوكالة الوطنية للأحداث المصورة على شكل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

3 - الصحافة المكتوبة في الجزائر في ظلّ السياسة الإعلامية:

3 – 1 – الصحافة العمومية في الجزائر في ظلّ السياسة الإعلامية:

اعتبرت السلطة الجزائرية منذ الاستقلال أن الإعلام هو من الاهتمامات الرئيسية للنظام، وأنه قطاع حيوي يجب السيطرة عليه من أجل ترسيخ الدولة الناشئة، وأنه يجب تقديم المساعدات اللازمة له لكي يقوم بمهمته على أكمل وجه ، ورغم أهمية الإعلام لتمرير الخطاب الخاص بالدولة، إلّا أن هذا القطاع كان خطابه يتغير حسب المرحلة التي كانت تمر بها الدولة الجزائرية. منذ انطلاق ثورتها في الفاتح من نوفمبر 1954، إلى الاستقلال 1962، إلى التحولات الجذرية في جوان 1965، إلى مؤتمر جبهة التحرير الفاصل في

عام 1979، إلى تصدير قانون إعلام جديد عام 1982، والذي كان بمثابة إلغاء القانون الصادر عن السلطات الاستعمارية 1881 الذي كانت الحكومة الجزائرية تسير عليه إلى غاية 1990،والتي كانت البداية لتحرير الصحافة وإطلاق عناوين جديدة، وإعادة هيكلة الصحافة العمومية في إطار الأوضاع الجديدة ، كان الإعلام خلال ثورة التحرير قد شهد هيكلية جديدة بعد مؤتمر الصومام عام 1956، عندما التحق طلبة الجامعة بالثورة، وبناء عليه اتخذت القيادة خطوة حاسمة، حيث قسمت صحافة الثورة إلى قسمين، بناء على وجود جبهتين داخلية وخارجية، حيث تقوم لجنة الداخل بإيصال صوت الثورة إلى جميع أفراد الشعب في كافة الأماكن، في المدن والأرياف، وتقوم في الوقت نفسه بتوعية وتوجيه أفراد جيش التحرير الوطني في الجبال. (محمد اللمداني: د س، ص 32)، من متابعة أحداث الثورة على الجانبين السياسي والعسكري، فيما تقوم لجنة الخارج الإعلامية بإطلاع الرأي العام الدولي على أحداث الثورة سياسيا وعسكريا، وتعريفه بالقضية الجزائرية ، وكانت الثورة قد أصدرت أول صحيفة باسمها عام 1955، تحمل إسم "المقاومة الجزائرية" تم نشرها في المدينة المغربية "تطوان"، ثم تحولت فيما بعد إلى"المجاهد" بعد مؤتمر الصومام، كما تم إصدار صحيفة الوطن بالأوراس عام 1955، وصحيفة الجيل في الولاية الثالثة، وكانت الصحف تصدر بالغتين العربية والفرنسية ، وبعد انتصار الثورة ونيل الجزائر استقلالها، تميز الإعلام في الفترة الأولى من الاستقلال على إصدار ثلاث صحف في الوسط والشرق والغرب، وبقيت منطقة الجنوب مهملة، لأسباب ربما لا تزال مجهولة، حيث من الممكن أن يقوم متخصصين بذلك، ويبرزوا السبب وراء إهمال منطقة الجنوب من قبل القائمين على السلطة في الجزائر ، وإصدار الصحف بعد الاستقلال كان باللغة الفرنسية، حيث لم تتم عملية التعريب إلا بعد طلبات قدمتها السلطة الجزائرية للحكومتين المصرية واللبنانية، من أجل مساعدة قطاع الصحافة المكتوبة في إصدار الصحف باللغة العربية، رغم المحاولات لإصدار صحافة باللغة العربية مثل "الشباب"، التي كانت تصدر باللغتين، إلا أن اللغة الصادرة بها كانت ركيكة ، وكان السبب في غياب

الخبرة في الصحافة المعرّبة، يعود إلى سياسة التدمير والتجهيل التي قامت بها السلطات الاستعمارية ضد الشعب الجزائري طيلة أكثر من قرن، من أجل طمس الهوية الوطنية للشعب الجزائري، إضافة إلى أن النخبة الجزائرية . (محمد اللمداني: د س، ص 33)، كانت خرّيجة المدارس الفرنسية الإسلامية، والتي اندمج جزء كبير منها في مؤسسات الاحتلال وأصدرت الحكومة بعد الاستقلال صحيفة" المجاهد" في الوسط، و"النصر"في قسنطينة و "الجمهورية" في وهران، وما يصدر عنها من قرارات، وكانت الصحف تتبع لجبهة التحرير الوطني، كما كان معمولا به أثناء ثورة التحرير لكن الصحافة تطورت رسالتها بعد تحولات 1965، حيث أصبحت الرسالة الإعلامية تؤكد على السياسة الوطنية وعلى الإيديولوجية الاشتراكية، حيث كان وقتها النظام السياسي يحمل هذا الفكر ويمارسه، لكن المميز في الصحافة في هذه الفترة، أنها أوضحت بشكل لا يدعو للشك أن الصحفيين العاملين بها ليسوا سوى مناضلين في جبهة التحرير، وليس لهم أي ولاء لما يكتبونه بل ولاؤهم للسلطة السياسية بشكل مطلق. لكن الصحافة المكتوبة عانت وضعا صعبا بعد 1965، حيث أصبح هناك رقابة شديدة على الصحفيين، وأصبحت يومية "الشعب" و"المجاهد" تخضع لرقابة جبهة التحرير الوطني، فيما خضعت "الجمهورية" و"النصر" لرقابة وزارة الإعلام، أما التعيينات فكانت تتم من طرف الحزب، أو من طرف وزارة الإعلام، و التعيينات تتم وليس لها أي علاقة بتكوين المسؤول، بل إن القرار يصدر حسب رؤية الجبهة أو الوزارة. (محمد اللمداني: د س، ص 34)، وبناءا على هذه التوصيات أصبحت الصحافة تقوم بدور سياسي، على حساب الدور الإعلامي المنوط بها والذي كان من المفروض أن تقوم به، أي توعية الشعب ونقل الصورة الحقيقية لما يجري في المجتمع، وعلى كافة الأصعدة. ومع عقد جبهة التحرير مؤتمرها في جانفي 1979 وصدور توصية بضرورة الاهتمام بقطاع الإعلام، وفيما بعد إصدار قانون إعلام 1982، وفيما بعد ميثاق 1986، إلا أن الصحافة وقطاع الإعلام بقي خاضعا لرقابة الجبهة والوزارة، واستمرت الصحف بالخضوع لسلطة الجبهة والوزارة، ليس الصحفيين فقط، بل

التعيينات أيضا. (محمد اللمداني: د س، ص35) ولم تكن هناك فرصة لأي تغيير، إلا بعد ما جرى في الخامس من أكتوبر 1988، حيث جاءت الفرصة لمن يرغب من الصحفيين العاملين في الصحف العمومية، أن ينتقل للعمل في الصحف الخاصة، والتي بدأت ترى النور بعد دستور 1989، ويؤكد قانون إعلام 1990، على ضرورة ضمان أجهزة القطاع العام وعناوينه المساواة في إمكانية التعبير عن تيارات الرأي والتفكير، بمعنى إزالة احتكار المعلومة والوصول إلى الخبر، وفسح المجال واسعا للصحافة المستقلة في الحصول على المعلومات وعدم تقنينها لصالح الصحافة العمومية، وأضاف القانون مساحة أكبر في الصحافة العمومية، عندما أعلن أنه في حال تم الفصل بين النشر والتحرير والطبع يمكن للشخصية التي تملك العنوان أو الجهاز في الصحافة المكتوبة التابعة للقطاع العام، أن تتنازل للصحفيين المحترفين الدائمين العاملين بنفس العنوان عن حصة في رأس المال العنوان في حدود الثلث، شرط أن ينتظموا في شركة مدنية للمحرّرين ، ولقد أعطى القانون الفرصة الملائمة للصحفيين أن يختاروا بين الانطلاق للصحافة المستقلة، أو البقاء في الصحافة العمومية، ومهما كان الخيار يبقى الصحفي مخيرا (محمد اللمداني : دس، ص36)، بعد أن أصبح له إمكانية التملك، والابتعاد عن الرقابة، حسب ما يحدده القانون.

3 – 2 – الصحافة الخاصة في الجزائر في ظل السياسة الإعلامية:

مرت الصحافة الخاصة منذ نشأتها سنة 1990 إلى يومنا هذا بأربع مراحل، وذلك بعد إقرار التعددية السياسية والإعلامية بموجب دستور 23 فيفري 1989، وتختلف كل مرحلة عن الأخرى من خلال علاقة هذه الصحافة مع السلطة السياسية، وارتباط تطور الصحافة بتطور الحياة والأوضاع السياسية التي سادت الجزائر، و تنقسم الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية إلى أربع مراحل و هي كالتالي:

3– 2–1– تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية 1989 إلى 1990 م:

بالرغم من صدور قانون 06 فيفري 1982 م المنظم لقطاع الإعلام إلا أن السلطة استمرت على منهجها في السيطرة و الرقابة على كافة أنشطة الإعلام وبقي دور الصحافي ينحصر في الموظف البيروقراطي الذي يخضع لمن هو أعلى منه في السلطة السياسية، بمعنى تكريس مبدأ القرارات الفوقية في توجيه الإعلام، ورغم التأكيد على الحق في الإعلام كحق ثابت للمواطن وحرية الوصول إلى مصادر المعلومة، إلّا أن هذا المبدأ ظل حبرا على الورق ولم يتعد كونه شعارا للسلطة تتقدم به في المناسبات مستخدمة سياسة ذر الرماد في العيون، وهذا ما يؤكد التناقض الواضح بين ما يقال وما يمارس أي تناقض القوانين المنظمة لقطاع الإعلام وواقع هذا القطاع، كما أنّ هذه الصحافة لم تكن تمثل سوى سندا للإعلام الرسمي وقناة له، ففي كل البلدان النامية مثل الجزائر كانت السلطة السياسية هي وحدها من يحدد السياسة عن طريق بسط نفوذها واحتكار الصحافة ، وبعد أحداث أكتوبر 1988م، التي كان لها الدور الأكبر في إحداث القطيعة مع ممارسات الحزب الواحد والفكر الاشتراكي التسلّطي، حيث كان من مخلفاتها دستور 1989 م الذي أقر التعددية السياسية والإعلامية، وحرية الرأي والتعبير من خلال مواده الصريحة، 35- 36، 39 – 40، وبعده كان إصدار قانون الإعلام 1990 م المعدّل والمتمّم لقانون 1982 م استجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة وهي مرحلة التعددية الإعلامية، إضافة إلى حماية الصحافة من الضغوطات السياسية والمالية ، هذا التغيير في الميدان السياسي جسدته عدة شخصيات من خلال إعلانها عن تأسيس أحزاب سياسية، ثم جرائد حزبية مستقلة ناطقة باسم الحزب، ثم جاءت تعليمة رئيس الحكومة مولود حمروش سنة 1990 م التي سمحت بظهور الصحافة الخاصة، وقد أدى هذا الواقع إلى تغيير قانون الإعلام، إذ أن قانون الإعلام لـــ 1990 م رفع احتكار السلطة لملكية وسائل الإعلام ، وانطلاقا من المادة 14، التي نصت بصريح العبارة لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، على إنشاء الصحف الخاصة حيث تنص هذه المادة على "إصدار نشرية حرة، غير أنه يشترط لتسهيله ورقابة صحته، تقديم تصريح مسبق في طرف لا يقل عن ثلاثين (30) يوما من صدور العدد

الأول..." وبادرت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ تدابير ترمي إلى تجسيد هذه الحرية، فألغت وزارة الإعلام وعوضتها بالمجلس الأعلى للإعلام في جويلية 1990، كما جاء القانون بتعريف جديد للصحفي حيث أصبح التأهيل المهني أساسيا في الترقية والتعيين والتحويل بدلا من الصحفي المناضل المنخرط في الحزب، وهذا يعتبر تحولا هاما منذ سنة 1962 ، إذ جاء في المادة 33 من القانون ما يلي : " تكون حقوق الصحفيين المحترفين في الأجهزة الإعلامية العمومية المستقلة عن الآراء والانتماءات النقابية أو السياسية". (رضوان بوجمعة: 1998 ، ص 144)، كما يكون التأهيل المهني المكتسب شرطا أساسيا للتعيين والترقية والتحويل شريطة أن يلتزم الصحفي بالخط العام للمؤسسة الإعلامية، كما أوجب القانون على الصحفي ضرورة احترام أخلاقيات المهنة وآداب مهنة الصحافة، وأعطاه بالمقابل حق رفض أية تعليمة تحريرية تأتي من خارج المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها، حيث تنص المادة 40 من قانون 3 أفريل 1990 م على أنه "يتعين على الصحفي أن يحترم بكل صرامة أخلاق وآداب المهنة أثناء ممارسة مهنته". (قانون الإعلام: 1990، ص13)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الفترة عرفت تطورا نوعيا إلى جانب التطور الكمّي، والذي تمثّل في حرية التعبير، ولو أنها كانت نسبية إلا أن هذا لم يمنع من تناول القضايا الشائكة، التي كانت قبل سنة 1990 م من المحظورات، كما تميزت هذه الفترة أيضا بعدم وقوع مجابهات بين السلطة السياسية والصحافة الخاصة، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذه الفترة بالعصر الذهبي للصحافة الخاصة في الجزائر.

3 – 2–2–تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية 1991 م إلى 1995 م:

وتتميز هذه المرحلة بدخول الجزائر فترة عصيبة وغير مستقرة في تاريخها المعاصر، إذ تم في هذه الفترة إلغاء نتائج الدور الأول من أول انتخابات تشريعية تعددية وإقرار حالة الطوارئ في 9 فيفري 1992 م، وجمد العمل بدستور 1989 م وكذا قانون الإعلام الذي

كرس حرية الصحافة في فيفري 1990 م ، **وتبدأ هذه المرحلة من استقالة رئيس الحكومة مولود حمروش في 3 جوان 1991 م إلى غاية مجيء اليامين زروال بعد انتخابه رئيسا للجمهورية** ، وقد تميزت هذه المرحلة بتراجع الصحافة الخاصة واصطدامها مع السلطة السياسية، فاضطرت الصحافة الخاصة بسبب اضطراب النظام السياسي، الذي عرف عدة تغيرات وتعاقب الحكومات، أين كان لكل حكومة سياستها مع الصحافة الخاصة ففي عهد حكومة "سيد أحمد غزالي " الذي جاء بعد استقالة مولود حمروش، عرفت الصحافة الخاصة عدة صعوبات وعراقيل، اعترضت طريقها وعكرت صفو حياتها لتدخل الصحافة مرحلة الصراع والمساومات وكانت بداية الصراع بين السلطة والصحافة الخاصة، ومن هنا بدأ الصحفيون يدخلون المحاكم والمجالس القضائية، وهي محاولة من السلطة لتكميم الأفواه والضغط على الصحف الخاصة ومساومتها لجعلها تؤيد برامج الحكومة إضافة إلى ذلك فقد شهدت هذه الفترة ظهور عدد قليل من الصحف إلى الوجود واحتجاب البعض الآخر عن الصدور لأسباب سياسية أو اقتصادية ، وبعد استقالة الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد وتولي المجلس الأعلى للدولة مقاليد الحكم ودخول الجزائر مرحلة دموية وغير مستقرة ، وكل هذا أثر سلبا على قطاع الصحافة، خاصة إعلان حالة الطوارئ ما نتج عنه إعلان رئيس الحكومة آنذاك بلعيد عبد السلام حل المجلس الأعلى للإعلام في أكتوبر 1992 م، الذي كان يعتبر بمثابة الحامي للصحافة، وفتح الباب واسعا على إثر هذه الإجراءات أمام المقايضات التي طالت الصحافة (رضوان بوجمعة: 1996، ص 145)، وسجلت هذه الفترة أيضا الكثير من الصراعات الشديدة التي وصلت حتى المحاكم بين الصحافة والسلطة السياسية وهذا بامتثال عدد من الصحافيين أمام الفرق الخاصة التي أنشأتها السلطة لإضعاف الصحافة وإخضاعها لها، بالإضافة إلى تسجيل اختفاء الكثير من العناوين لأسباب إما سياسية أو مالية مثل النور والجزائر اليوم ، بالإضافة إلى المصادرات والتوقيفات المفاجئة للكثير منها، زيادة على المتابعات القضائية نتيجة الصراع الذي شاهدته الصحافة الخاصّة مع

السلطة السياسية كما سبق ذكره، وهذا لكثرة التنديدات من طرف الكثير من الصحافيين ضد ممارسة النظام في مجال الحياة الإعلامية، تحت ذريعة استرجاع هيبة الدولة الذي استعملت الدولة من أجله أسلوب الردع المباشر من خلال اقتحام عناصر الأمن لمقرات الصحف واعتقال الصحفيين وتعليقها ومنعها من الصدور بقرارات وزارة الداخلية مثلما حدث لجرائد **Le Matin**، **La Nation**، الجزائر اليوم والصح آفة، أو بقرارات وزارة الاتصال مثل ما حدث لجريدة Liberté، وهذا يعد تناقضا مع المادة 36 من الدستور التي تنص على عدم السماح بحجز أي مطبوع أو أي منشور إلا بأمر قضائي فقط ، فقد انسجمت خطابات الصحف الخاصة مع خطابات السلطة، إن لم نقل أن البعض منها أصبح منبرا لها، أو لبعض الأحزاب السياسية الفاعلة في الساحة الوطنية خصوصا مع الاختفاء الذي سجلته الصحف الحزبية مثل جريدة لحزب **L'Opinion** التابعة لجبهة القوى الاشتراكية، وجريدة **Alger Républicain** التابعة لحركة التحدي لتعود وتستمر سياسة الضغط والهيمنة على الصحافة الخاصة بعد تولي السيد مقداد سيفي رئاسة الحكومة بعد استقالة رضا مالك وكانت من أبرز القرارات التي اتخذتها السلطة السياسية للضغط على الصحافة والممارسة الإعلامية في هذه الفترة، القرار الصادر في 7 جوان 1994 م والذي ينص على احتكار السلطة للأخبار الأمنية، ومنع نشر خبر أمني لا يأتي من مصادر رسمية، وهو ما يتنافى مع المبدأ القائل بحرية الوصول إلى مصادر المعلومة بمقتضى المادة 35 من قانون 1990 م، بعد ذلك جاءت مجموعة من التوصيات المتعلقة بكيفية معالجة الأخبار الأمنية من طرف وسائل الإعلام وهي كلّها تصب في قالب واحد والمتمثل في تضييق الخناق على الصحافة المكتوبة الخاصة وجعلها تتماشى مع متطلبات السلطة، وما شهدته هذه الفترة أيضا هو عودة الرقابة الذاتية داخل المؤسسات الإعلامية، إلى جانب هذا تم تشكيل لجان القراءة على مستوى مؤسسات الطباعة، وهذه اللجان كانت تابعة لوزارة الداخلية.

ويعبّر الأستاذ إبراهيم إبراهيمي عن وضعية ممارسة المهنة الصحفية من 1990 م إلى

1995 م بقوله: لاحظنا عودة الصحفيين اللذين كانوا قد شغلوا مناصب ومسؤوليات قبل 1988 م فهؤلاء الموظفون في قطاع الثقافة استرجعوا بين أيديهم القناة التلفزيونية الوحيدة ووكالة الإشهار، والصحف الحكومية، عودة المراقبة في المؤسسات الإعلامية، والضغوط المالية المتبوعة بإجراءات أكثر خطورة ضد الصحفيين من اعتقالات ومتابعات قضائية وتعليق الصحف ومراقبة الأخبار الأمنية من خلال تشكيل خلية للاتصال في جوان 1994 م بوزارة الداخلية وتشكيل لجان للقراءة على مستوى المطابع. (Brahim Brahimi:2003, P 108.)، و تجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة تميزت بتدهور الحريات العامة، وحرية التعبير، واستعمال الصحافة للرقابة الذاتية، وإحجامهم عن التطرق للعديد من المواضيع خوفا من العدالة، كما نسجل أيضا خلال هذه المرحلة الغياب الكامل لنشاط الأحزاب السياسية، وهي عوامل كلها أثرت على النشاط الإعلامي في الجزائر، وتميزت هذه المرحلة بتدهور الحريات العامة، وحرية التعبير، واستعمال الصحفيين للرقابة الذاتية، وامتناعهم عن التعرض للعديد من المواضيع خوفا من العدالة.

3 – 2 – 3– تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية 1995 إلى 1999 م:

تمتد هذه المرحلة من تولي أحمد أويحيى رئاسة الحكومة عقب استقالة مقداد سيفي في ديسمبر 1995 م إلى غاية انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية في أفريل 1999 م وتعرف هذه الفترة بمرحلة الاستقرار النسبي بالنسبة للصحافة الخاصة، إذ استطاعت الكثير من العناوين أن تحقق استقرارا نسبيا بعد أن شهدت نوعا من الاضطرابات في الصدور لأسباب اقتصادية تجارية أو سياسية، كما زادت من نسبة انتشارها على حساب صحافة القطاع العام التي عرفت تراجعا واضحا والسبب في ذلك راجع إلى بقائها تحت رحمة السلطة وعدم تمكنها من التعليمات الفوقية ، كما عرفت الصحافة الوطنية خلال سنة 1997 م زيادة في السحب ليتضاعف بست مرات لتحل جريدتي الخبر و**Liberté** في المرتبة الأولى من خلال عدد السحب، بما يعادل 130 ألف

نسخة يوميا (Le Ministre de la communication: 1998, page 03)، كما سجّل أيضا في هذه السنة ارتفاع من ناحية الكميّة رغم تناقص عدد الجرائد من 86 عنوان في بداية سنة 1997 م إلى 79 عنوانا في أواخر السنة، كما تميزت هذه المرحلة بصدور التعليمة الرئاسية رقم 17 المتعلقة بالإعلام، وإخفاء الصحف الحزبية، وفي سنة 1998 م شهدت الصحف تراجعا ملحوظا، وذلك لاشتداد المنافسة ودخول الصحافة إلى اقتصاد السوق، إذ شهدت هذه الفترة وفي هذه السنة بالذات أي 1998 م اختفاء العديد من العناوين بسبب إفلاسها وقدر عدد الصحف خلال هذه السنة بـــ 31 يومية منها 6 صحف عمومية، لتمثل الصحافة الخاصة حصّة الأسد في السوق الإعلامية من خلال حجم السحب أو من خلال الكم، وتعود أسباب تراجع الصحف العمومية إلى الانقلابات الحاصلة في السياسة الإعلامية بسبب التغيرات السياسية وهو الأمر الذي جعل هذه الصحف تعيش مرحلة غير مستقرة وغير منسجمة في جانب التحرير، هذا ما أدى إلى فقدان مصداقيتها لدى الجمهور ومنه فقدان الثقة، مما جعل الجمهور يحجم على شراء الجرائد اليومية إضافة إلى هذا فإن هناك عامل آخر ساهم في تراجع الصحف العمومية وهو هجرة الصحفيين اللامعين إلى القطاع الخاص مما جعل الصحافة العمومية منقوصة من حيث المواهب التي تملك تجربة وخبرة طويلتين في ميدان الصحافة، وعلى سبيل المثال فإن جريدة المجاهد التي كانت تسحب أكثر من 235 ألف نسخة في اليوم سنة 1988 م تراجع سحبها بشكل رهيب ليصل إلى 18 ألف نسخة يوميا

سنة 1997 م (محمد بن صالح ناصر: 2006، ص 09).

3 – 2– 4 – تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية 1999 إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بعودة تراجع الصحافة الخاصة واشتداد الخناق عليها وتبدأ هذه المرحلة من تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية، كما يمكن وصف هذه الفترة بالفارغة بالنسبة للإعلام ككل، إذ عادت الدولة من بعيد لتفرض رقابتها مجددا على

وسائل الإعلام خاصة العمومية بعدما كانت متفتحة نسبيا، كما أن الصحافة الخاصة عرفت نوعا من تشديد الخناق عليها، ففي سنة 1999 م كان عدد النشريات أكثر من 250 نشرية باللغتين العربية والفرنسية، وتميزت بسيطرة اليوميات على باقي النشريات من ناحية السحب إذ وصل مجموع سحبها إلى 1 مليون و 200 ألف نسخة يوميا مع أن عددها كان 35 يومية فقط (الفدرالية الدولية للصحفيين، 1999 م، ص 07)، وتتقاسم 06 يوميات الجزء الأكبر من المبيعات بسحب يصل إلى 840 ألف نسخة أي 70% من السوق وبـــ 10 صفحات إشهارية يوميا وهي على الترتيب: الخبر، **Le Soir**، **Liberté**، **Le Matin**، **El Watan**، **Le Quotidien d'Oran** (محمد بن صالح ناصر: 2006، ص 11)، كما شهدت سنة 1999 م الدفن النهائي لمشروع قانون الإعلام الذي كان مقررا للمناقشة في دورة 1998 م الخريفية الخاصة بالمجلس الشعبي الوطني، لكن المشروع أجل بسبب تعجيل انصراف اليامين زروال من الرئاسة وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة في أفريل 1999 م والتي جاءت بعبد العزيز بوتفليقة رئيسًا للجمهورية، هذا الأخير عمد إلى تجميد المشروع الذي جاء به قبله اليامين زروال إذ كان مقررا أن يرفع هذا المشروع الاحتكار الممارس من طرف الدولة على قطاع السمعي البصري، كما صرح بوتفليقة علنا على أن وسائل الإعلام الثقيلة ملك للدولة ولن تخدم إلا السياسة التي تتبناها السلطة، واعتبر هذا التصريح بالخطير لدى الكثير من الأطراف التي اعتبرته غلق لأبواب الحوار أمام المجتمع المدني والإخلال بدور هذه الوسائل والمتمثل في الخدمة العمومية وهكذا بقي قطاع الإعلام يسير وفق قانون الإعلام 1990 م، كما أعلن الرئيس بوتفليقة عن قفل الإعلام السمعي البصري أمام الخواص وذلك من خلال المقابلة التي أجرتها معه القناة السعودية MBC بلندن، إذ صرح بأن الدولة هي التي تمول الإذاعة والتلفزيون وهي موجودة من أجل الدفاع عن الدولة وسيادتها، ولم تنشأ هذه الإذاعات والتلفزيون لمنحها لأولئك الذين يهاجمون الدولة ويتسببون في نكسة شعبهم، وعلى أية حال فهناك صحافة حرة ومجال لحرية التعبير، فمن أراد التعبير فله ذلك، لكن وسائل

الدولة ملك للدولة (محمد بن صالح ناصر: 2006، ص 13)، وعرفت سنة 2001 م قانونا خاص بالعقوبات المعدل والذي كرس توجهات السلطة بموجب أحكامه الرامية إلى حماية المؤسسات والهيئات النظامية من الإهانة والإساءة والسب والقذف في عهد رئيس الحكومة الأسبق أحمد أويحيي، وهو ما جعل الصحفيين يعتبرونه قانونا مشدّدا للخناق على حرية الصحافة، نظرا للعقوبات الثقيلة والغرامات المالية الباهظة المفروضة على كل صحفي أو مؤسسة إعلامية تهين أو تسيء إلى هيئة نظامية، كل هذا يوضح تأثر العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة الخاصة مما جعل العديد من الصحفيين يرون أن السلطة في هذه الفترة أرادت من خلال هذه الإجراءات المتخذة العودة إلى ما قبل 1988 م، عهد وحدة الفكر والتصور وأحادية التسيير، وبهذا تكون السلطة قد خالفت التعليمة الرئاسية الصادرة آنفا رقم 17 والتي كان بإمكان تطبيقها ضمن إعلام نزيه وكامل بل حتى المشاركة السياسية من خلال إقرار مبدأ الحق في الإعلام.ولقد بلغ الخلاف بين الصحافة المستقلة والسلطة ذروتها في صيف 2003، وهذا بتوقيف ستة عناوين منها الرأي، **L'Expression**، **Le Matin**، **Liberté**، **Le Soir d'Algérie**، وهذا لأسباب تجارية وسياسية غير أن بعض المسؤولين يؤكدون أن هذه الأسباب واهية وهدفها النيل من هذه الصحف جراء معارضتها السياسية للرئيس. (نور الدين تواتي: 2008، ص 09).

4 – مقاربة الهجرة السرية في الصحافة المكتوبة الجزائرية:

الحديث عن عدم خضوع موضوع الهجرة السرية للتحليل الكافي في الصحافة المكتوبة دائما

ما يتمّ حصره في مقاربات توصف بالجزئية والاختزالية ، حيث أنها تقتصر على تغطية أحداث رسمية أو متابعات موسمية دونما عمق في مقاربة إشكاليات الهجرة السرية ، بالإضافة إلى النزوع نحو تداول صورة كاريكاتورية عن المهاجر السري، وهذا رغم

الاهتمام المتزايد الذي عرفه الموضوع منذ عشر سنوات ، حيث يلاحظ عدم التعاطي مع المهاجرين السريين كمواطنين، خاصة في ظل إقصائهم من المشاركة السياسية ، ليتم التعاطي معهم في إطار مقاربة اقتصادية (العملة الصعبة) وأمنية (الإرهاب)، هذا بالإضافة إلى سيادة نوع من الإدراك السلبي لقضايا الهجرة وضعف الوسائل المادية والإمكانيات البشرية لدى الصحافة المكتوبة ، وعدم إلمام الصحفي بخصوصية واقع الهجرة السرية وبتطوراتها الثقافية والسوسيولوجية ، كما أن إكراهات الوسائل المادية تجعل من الصعب إرسال أطقم صحفية لمواكبة هذه القضايا في غياب المردودية، وهشاشة وضعية المراسلين في بلدان المهجر على الصعيدين المادي والقانوني ، وما يجب الإشارة إليه أن إكراهات محدودية التوزيع والانتشار بالنسبة للصحافة المكتوبة على عكس القنوات التلفزيونية التي يمكن التقاطها فضائيا عبر بلدان الا ستقبال، لهذا وجب بضرورة تطوير إستراتيجية وطنية في موضوع الهجرة السرية ، ومكافحة التصنيفات التبسيطية بين الجزائريين في الداخل والخارج على الصعيد الإعلامي درءاً للتفرقة بينهم، وتحسيس الطلبة الصحفيين خلال مراحل التكوين بأسئلة الهجرة، وتشجيع التكوين والتكوين المستمر لدعم جودة المنتوج الإعلامي الوطني في مقاربته لموضوع الهجرة السرية، وبحث سبل تعزيز التبادل الصحفي بين الجزائر وبلدان الاستقبال.

– إحداث شبكة صحفيين جزائريين عبر العالم، وإنجاز دراسة لتحديد احتياجات واستقراء

تطلعات جزائريي العالم على المستوى الإعلامي، وتفادي الاقتصار على البرمجة الموسمية في التعاطي مع الهجرة ومواكبة ديناميتها وباستمرار، وإنتاج برامج محلية في بلدان الإقامة وبلغات الهجرة المتعددة ، وتعزيز الانفتاح على كفاءات صحفية من بلدان الهجرة في التحرير على الصعيد الوطني.

– الدعوة إلى إحداث صندوق لدعم الإنتاجات المتعلقة بالهجرة، والتفكير في موضوع التعدد اللغوي داخل أوساط الهجرة الجزائرية، وتحرير قطاع الإعلام بما يجعله مستوعبا

لكل المبادرات الصحفية الحرة للجزائريين في العالم، بالإضافة إلى الانفتاح على العالم على الصعيد الإعلامي، وتعزيز التحقيق الصحفي المدعوم برؤية تحليلية بما يتطلبه ذلك من مهنية، في ظل غياب وسائل إعلام متخصصة في مجال الهجرة، وتعزيز البحث حول الهجرة السرية في إطار التعامل مع الجالية بالخارج، وإحداث قاعدة بيانات لشخصيات وهيئات مختصة في مجال الهجرة يديرها مسؤولي الجالية الجزائرية بالخارج، ووحدات تدريبية لفائدة الصحفيين بشأن الهجرة السرية في إطار المعهد العالي للإعلام والاتصال. (إبراهيم الجملي: 2011، ص 09)، ضرورة تحسين التواصل وحث المسؤولين والمفكرين على الاستجابة لطلبات الصحفيين وضرورة خفض تكلفة البث عبر الأرقام الاصطناعية وتسطير إستراتيجية محكمة للتعامل مع وسائل الإعلام الدولية وإحداث مراكز ثقافية في الخارج وتسهيل الوصول إلى المعلومة.

– التفريق بين مصطلحي إعلام الجالية وإعلام المستثمرين، مع المطالبة بتنظيم ورشات للتكوين وتأسيس قاعدة معطيات من أجل تسهيل عملية الاشتغال على قضايا الهجرة السرية وسهولة الوصول إلى المعلومة ووضع أرضية خاصة بموضوع إعلام الهجرة السرية لاقتسام العديد من المعلومات الخاصة به.

– إنشاء قناة خاصة بأفراد الجالية وذلك لإسماع صوت الجزائر في الخارج بالإضافة إلى إنشاء موقع يهتم ويشيع التواصل بين المهاجرين الجزائريين في الخارج، بالإضافة إلى استغلال اليوم الوطني للإعلام لعقد لقاءات، مع إنشاء مدينة إعلامية وفرض ضريبة إنتاج على الشركات التي تنتج برامجها في ا لجزائر واستحداث أرشيف والتركيز على التكون والتكوين المستمر وربط الصحافة في الخارج بالقضايا في الداخل والاهتمام أكثر بإشكال العودة النهائية إلى أرض الوطن.(رشيد جعفر: 2008، ص 16).

– بلورة ميكانيزمات محفزة للاستثمار في أفق الجهوية الموسعة، وإعلام القرب وعصرنه وسائل الإعلام، بما يعني تعدد الوسائط، إذ يمكن للذين يشتغلون على المحتوى داخل

الجزائر أو خارجها مثلا في الإذاعات الجمعوية والجهوية، الاشتغال جميعا وفي مواضيع جديدة مرتبطة بالهجرة السرية وتقديم رسائل ومحتويات تثقيفية وتربوية لأبناء المهجر، وفي نفس الوقت مصاحبتهم ، وبالنسبة للشباب الموجود الآن في المهجر فهو محتاج إلى محتويات جديدة على مستوى الإعلام المحلي في بلاد المهجر ومصاحبته في مشاكله والاندماج في تلك المجتمعات وفي قضية الشغل والاندماج الاجتماعي، ومحتاج في نفس الوقت إلى إعلام إخباري يرافقه في فهم ما يجري في الجزائر واعتبلو كل هذا محاولة لتغيير الصورة النمطية التي تكونت حول المهاجر، إضافة إلى ضمان عدم القطيعة بين الذين يعيشون خارج الجزائر والبلد الأصل، وبالنسبة كذلك للصحافيين الذين يرغبون في الاستثمار في مجال الصحافة ، وهذه مناسبة للإشارة إلى مسألة ترسيخ ثقافة جديدة عند الشباب من أصل جزائري، الذي يعيش في دولة ديمقراطية ويعيش المواطنة بشكل مغاير، ويقع تلاقح فيما يخص قضية المواطنة داخل الجزائر والتفاعل في محتويات هذا المفهوم، وحاليا هناك أدوات لكل هذا من إذاعات ومواقع إلكترونية للجماعات والجمعيات، فلابد إذن من برامج وإستراتيجية لتحفيز الناس للدخول في هذا المجال من خلال الجودة والقرب، سواء بالنسبة للمهاجر أو بالنسبة للجزائريين قاطبة، ففي هذا النوع من الدراسات ذات الطابع العلمي والتبادل والأخذ والرد في قضايا مهمة كالهجرة السرية وعلاقتها بالإعلام والإعلاميين، ودور الإعلاميين والمهنيين في العالم، في إبراز هذه الظاهرة في كل تجلياتها، فإن هذه التوصيات من المفروض أن اللجان المعنية تشتغل على أساس بحوث ودراسات وتوصيات، مع طرح العديد من القضايا بشكل شمولي . ويعتقد أنه من الضروري التفكير في قضايا الهجرة السرية لأنّ ذلك أساسي، أما الحلول فستأتي بشكل تدريجي وعملي، فقد ت م الحديث عن صندوق لتمويل البحث والتكوين، وكذلك على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تطلعات الجالية في البرمجات التلفزيونية الوطنية والخارجية، وضرورة تأسيس شبكات للتواصل والاتصال بين هؤلاء المهنيين على الأقل في مواقعهم المهنية، لكونهم أحسن سفراء يمثلون الجزائر في تلك الأوطان، وهذه المسألة

ستأخذ بعض الوقت، لكنّها بداية جيدة وطيبة تنبئ بأن الأمر سيكون مختلفا عمّا كان عليه الحال من قبل، على اعتبار أن مسألة الهجرة السرية كانت دائما تدرك من خلال تجليات فلكلورية هي في الأول تجليات غير حقيقية، وقد اغتنت هذه الهجرة بفعل تجربتها وبفعل تجذرها في بلدان الاستقبال، ولكن ما هو أساسي هو الاحتفاظ بالهوية كالعلاقة مع الدين، و مع الأسرة والمال والاندماج، وكل هذه القضايا تبين على أن الهوية الجزائرية متأصلة ومتجذرة عند الجزائري أينما وجد ، وفيما يخص الإعلام والهجرة السرية فليس هناك مجال للانتقاد بل هناك مجال لرصد الوقائع، فلا وجود لمؤسسة إعلامية أو إعلام يتعامل بطريقة فجّة مع الهجرة السرية ، وهذا واقع ملموس أسبابه واضحة، منها ضعف الإمكانيات، ولأن هيئات التحرير ليست منتشرة بما فيه الكفاية وكذا التخصصات المتعددة، فلا يمكن أن نعيب عن الجرائد أنها لا تقوم بالعمل، ولكن لابد من توضيح الواقع وهذا هو المبتغى، فلدينا ظاهرة تسمى الهجرة السرية علينا أن نلامسها وأن نقاربها ونواكبها بما يجب من مهنية ومن التمكن في هذا المجال، وبالتالي فإن كانت مؤاخذات ستبدأ في الوقت الذي نكون فيه قد وعينا بأن هناك مشكلا، وأننا نعمل على تداركه، فهناك نقص في طريقة التغطية وفي المعالجة وهناك أيضا نقص في الأجناس النبيلة للصحافة، والتي هي مثلا التحليل والروبورتاج والتحقيق، وهذه الأجناس غير موجودة بكثرة، وهذا راجع إلى أن الجرائد لا تتوفر على الإمكانيات الكافية ، ولمّا يتم إغناء هذه المقاربات فسيقبل القارئ على المواد بشكل أكبر ويعتبر هذه المواد مراجع لديه، ومع الأسف الآن مثل هذه المسائل يتم إدراجها في خانة الطوارئ. (إدريس العيساوي: 2011، ص32).

خلاصة:

إن استعراض تطور الصحافة في الجزائر يوضح بما لا يدع للشك السيطرة التي فرضت عليها من طرف السلطة ، فقد تم توجيهها لخدمة أهداف معينة و سلّطت الرقابة على كل مل يخالف في أرائه ، وتوجيهاته النظام السياسي القائم و قد دامت هذه الوضعية حتى صدور دستور 1989 الذي أسّس الديموقراطية و فتح مجال التعددية السياسية في البلاد، وإذا كان الدستور قد وضع الأطر القانونية الكبرى لهذه التعددية و منه حرية التعبير فإن أحداث أكتوبر 1988 تمثل معلما هاما في تاريخ الجزائر المعاصرة و دفعت السلطة على فتح مجالات التعبير ، و ذلك باعتبارها صرخة للمطالبة بالتعبير على المستويات و رفع الحواجز المعنوية و القانونية أمام إبداء الآراء و تبادلها بين جميع المواطنين

ولأنّ الدستور لا يمثل إلا إطارا عاما كان من الضروري و ضع قانون يحدد المهنة بعد أن أصبح القانون القديم لا يتماشى و الواقع الجديد الأمر الذي استدعى إصدار القانون رقم 07/90 الذي يحدد قواعد و مبادئ ممارسة حق الإعلام، والذي واجه نقد كبير من طرف الصحفيين عامة إذ أنّه لم يركّز إلا على الجانب العقابي و الذي ينتظر الصحافي إذا تجاوز الحدود الموضوعية في هذا القانون و التي اعتبرها أصحاب المهنة في عمومها غير دقيقة و ترتكز على تفسير المصلحة العليا للبلاد حسب رأي السلطة ، و لقد عرفت هذه السنوات الأخيرة ظهور تعددية إعلامية خاصة في الصحافة المكتوبة التي ساهمت في التعريف بمختلف الاتجاهات السياسيـــة، في الجزائر وأعطت الموثقين الصحافيين خاصة و المواطنين عامة فرصة في الإعلام والترقب منه بإبراز مشاكل و طموحات تحاول جاهدة لأداء دورها في المجتمع.